

## نموذج الإقلاع الاقتصادي لدولة جنوب أفريقيا

كهينة جربال

أستاذ محاضر ب (كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية )

جامعة مولود معمري تيزي وزو.

تاريخ الاستلام: 2025.04.20 / تاريخ القبول: 2025.06.01

### الملخص:

يبحث هذا المقال في نموذج الإقلاع الاقتصادي لدولة جنوب أفريقيا، هذا النموذج الذي ميزه إرساء نظام ديمقراطي تعددي وتحقيق إقلاع اقتصادي خلال العقود الأخيرة، رغم معاناته من نظام التمييز العنصري لعقود من الزمن.

وقد توصل المقال إلى أن دولة جنوب أفريقيا، تمكنت من تحقيق الإقلاع الاقتصادي بفضل استراتيجيتها القائمة على مجموعة من الركائز والمقومات التي أفضت إلى إرساء سياسة التنويع الاقتصادي وترسيخها، والمرتكزة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، ما سمح لها باحتلال مكانة هامة بدول المنطقة وبلوغ مرتبة متقدمة بين الدول الصاعدة.

### الكلمات الدالة:

الإقلاع الاقتصادي، دولة جنوب أفريقيا، النموذج.

### Le modèle de décollage économique de l'Afrique du Sud.

Kahina DJERBAL

### Résumé :

Dans le cadre de cette analyse, nous examinons le modèle de décollage économique adopté par l'Afrique du Sud. En effet , ce pays a établi un régime démocratique pluraliste et a connu une croissance économique remarquable ces dernières décennies, malgré des décennies de discrimination raciale.

L'article en question conclut que l'Afrique du Sud a pu réaliser son décollage économique grâce à sa stratégie basée sur un ensemble de piliers et de composantes. Ces politiques ont permis de mettre en place et de consolider une politique de diversification économique. Cette politique s'articule autour de deux axes principaux : l'encouragement des investissements locaux et étrangers, et la réduction de la dépendance aux ressources naturelles. Cette approche a contribué à positionner l'Afrique du Sud comme un acteur de premier plan dans la région. En outre, l'Afrique du Sud s'est également distinguée comme une puissance émergente.

**Mots clefs :** Décollage économique, Afrique du Sud, Modèle.

**South Africa's economic take-off model.**

**Kahina DJERBAL**

**Summary:**

As part of this analysis, we examine the economic take-off model adopted by South Africa. This country has established a pluralist democratic regime and achieved remarkable economic growth in recent decades, despite decades of racial discrimination.

The article concludes that South Africa's economic take-off was made possible by a strategy based on a set of pillars and components, these policies have made it possible to implement and consolidate a policy of economic diversification. This policy has two main thrusts: encouraging local and foreign investment, and reducing dependence on natural resources, This approach has helped position South Africa as a leading player in the region. South Africa has also distinguished itself as an emerging power.

**Key Words:** Economic take –off, South Africa, model.

**مقدمة:**

تشكل قضية الإقلاع الاقتصادي أبرز أولويات الأجندة السياسية الدولية للقرن الحادي والعشرين لما لها من علاقة وطيدة ببلوغ التنمية المستدامة، حيث أضحت رهانا تنمويا لمعظم دول العالم الثالث، ما أدى إلى بروز اقتصاديات صاعدة تمكنت من فرض وجودها الاقتصادي واكتساح الأسواق العالمية.

وتعتبر دولة جنوب أفريقيا إحدى الدول الصاعدة التي نجحت في تحقيق الإقلاع الاقتصادي خلال العقود الأخيرة، فرغم كونها من الدول ذات التركيبة الاجتماعية المتعددة العرقية والإثنية التي عانت لأربعة عقود من الزمن من الانقسامات الاجتماعية الطائفية في ظل نظام التمييز العنصري، إلا أنها تمكنت بعد مسيرة طويلة من النضال إرساء نظام ديمقراطي تعددي وتحقيق إقلاع اقتصادي.

فهي تبرز اليوم كأحد النماذج التنموية الرائدة للإقلاع الاقتصادي يحتذى بها في دول المنطقة وبقية دول العالم، إذ استطاعت تحقيق مستويات عالية من التنمية والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي مكّنها من بلوغ أعلى مستويات المؤشرات الصناعية واكتساح الأسواق العالمية، فعلى أساس ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

### كيف تمكنت دولة جنوب أفريقيا من تحقيق الإقلاع الاقتصادي؟

ومن هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الإقلاع الاقتصادي؟
  - ماهي مراحل الإقلاع الاقتصادي في دولة جنوب أفريقيا؟
  - فيما تكمن استراتيجية نموذج الإقلاع الاقتصادي لدولة جنوب إفريقيا؟
  - ماهي مميزات وخصائص نموذج الإقلاع الاقتصادي لدولة جنوب إفريقيا؟
  - فيما تتجلى التوصيات المستخلصة من نموذج الإقلاع الاقتصادي لدولة جنوب أفريقيا؟.
- لقد إرتينا اعتماد المنهج الوصفي، والتحليل كأساس في الدراسة، ولمعالجة التساؤلات المطروحة ولتغطيتها في مستوى التحليل سنعتمد على العناصر الآتية:

- I. مفهوم الإقلاع الاقتصادي
- II. التعريف بدولة جنوب أفريقيا
- III. مراحل الإقلاع الاقتصادي في دولة جنوب أفريقيا

## ١٧. استراتيجية الإقلاع الاقتصادي لدولة جنوب أفريقيا

### ٧. مميزات وخصائص نموذج الإقلاع الاقتصادي لجنوب أفريقيا.

## ١\_ مفهوم الإقلاع الاقتصادي

يعتبر مصطلح الإقلاع الاقتصادي من المصطلحات الحديثة نسبياً، التي تم توظيفها بكثرة في أدبيات التنمية المعاصرة والراهنة، وخطابات التنمية المستدامة إلى جانب مصطلح "الإنطلاق الاقتصادي"، وهو الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي "Economic takk-off"، والمصطلح الفرنسي "Décollage économique".

وتجمع الدراسات الاقتصادية وأدبيات التنمية على أنّ المفكر الاقتصادي روستو (Rostow) كان سباقاً لتوظيف مصطلح الإقلاع وكان ذلك في نظريته المعروفة "بنظرية مراحل النمو الاقتصادي"، حيث أكد روستو على أن الإقلاع هو التنمية التي هي عملية تلقائية مباشرة بعد وصول الاقتصاد إلى هذه المرحلة ولا ترجع إلى الخلف، ولكن يمكن في العديد من الحالات وتبعاً لخصوصيات كل بلد أن يترافق الإقلاع الاقتصادي بضغط اجتماعية وسياسية كبيرة تعيق تحقيق الاستقرار الذي يعتبر عاملاً حاسماً في إستمرارية التنمية<sup>(١)</sup>، فالإقلاع عموماً حسب روستو يتلخص في مرحلة الانتقال من التخلف إلى التنمية، ويتطلب إستيفاء ثلاثة شروط أساسية:

- يجب أن يتجاوز معدل الإستثمار الإنتاجي عتبة 10 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- إرساء صناعات قادرة على إحداث تأثير على جميع القطاعات الاقتصادية.
- تهيئة بيئة سياسية واقتصادية مواتية للحفاظ على النمو الاقتصادي وتعزيزه<sup>(٢)</sup>.

فهذه الشروط مجتمعة تؤكد على ضرورة إستحداث وإرساء هياكل جديدة أكثر ملائمة للتنمية، ويجب أن تتم القطيعة مع المجتمع التقليدي على عدة مستويات تتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي، وتطوير وسائل النقل والبنية التحتية، والاندماج في التجارة الدولية وتطوير النظام المصرفي وانتشار التقدم التقني وظهور طبقة حاكمة راشدة<sup>(٣)</sup>.

وجاء مصطلح الإقلاع في القاموس الاقتصادي يعني: « مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية يبلغها بلد ما إذا تمكن من تجاوز ما يسمى بالحلقة المفرغة للتخلف ( Cercle vicieux du sous developpement)، وذلك بعد أن يتم إنجاز الأمور التالية:

- تطور تدريجي في العقلية وفي التقاليد؛
- التخفيف من التفاوت في الثروات وتعميم الخدمات الإجتماعية؛
- إعداد وتنظيم الإنتاج وخلق الأسواق وتحسين وسائل النقل وتوعية المواطنين لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإدخار؛
- خلق الوسائل الكفيلة بتمويل الإستثمارات الصناعية «<sup>(4)</sup>.

ويتضح مما سبق، أنّ الإقلاع الاقتصادي هو مرحلة إنتقالية ينتقل فيها إقتصاد دولة ما من مرحلة التخلف إلى مرحلة التنمية الاقتصادية المستدامة، تتميز بإرساء أليات تنموية جديدة ذات كفاءة وفعالية قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال إرساء بيئة مواتية للتغيير الاقتصادي وحاضنة للإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الرامية لتشجيع الإستثمارات الأجنبية والوطنية وتطوير البنية التحتية وجميع القطاعات الإقتصادية الخالقة للثروة والتنوع الإقتصادي.

## II\_ التعريف بدولة جنوب أفريقيا

تقع دولة جنوب أفريقيا في أقصى جنوب قارة إفريقيا، يحدها من الشمال بوتسوانا وزمبابوي، ومن الشمال الشرقي والشرق موزمبيق وسوازيلاند، ومن الشمال الغربي ناميبيا، ومن الجنوب الشرقي المحيط الهندي، ومن الجنوب الغربي المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها 1.219.602 كيلومتر مربع<sup>(5)</sup>، موزعة على تسع مقاطعات وثلاثة عواصم، وهي العاصمة الإدارية في مدينة بريتوريا، والعاصمة القضائية في مدينة بلومفونتين، والعاصمة التشريعية في مدينة كيب تاون<sup>(6)</sup>، وهو ما توضحه الخريطة التالية:

## صورة رقم 1: تمثّل خريطة دولة جنوب أفريقيا



المصدر: World Atlas, Maps of South Africa, on the website :

.22:30,2025/01/13, <https://www.worldatlas.com/maps/south-africa>

وفقا للإحصائيات الأخيرة، يبلغ تعداد سكان دولة جنوب أفريقيا نحو 36015904 نسمة في عام 2024، وفقا لأحدث أرقام التعداد والتقديرات من (Statistics South Africa)، ويقدر عدد السكان ذكور 30886200 نسمة، فيما يقدر عدد السكان إناث بـ 32129704 نسمة<sup>(7)</sup>

يتضح من خلال هذه الإحصائيات أن التعداد السكاني بدولة جنوب أفريقيا كبير وعدد السكان إناث أكبر من عدد ذكور، ويعكس ذلك تنوع الثقافات والأعراق والإثنية والديانات الذي يميز تركيبها الاجتماعية، فغالبية سكانها هم من السود (Black African) ما يقدر بـ 51509312 نسمة ما يعادل (81.7%)، يليهم الملونون (Coloured) بـ 5338586 نسمة ما يعادل (8.5%)، والبيض (White) بـ 4539212 نسمة ما يعادل (7.2%)، والأسويون (Indian/Asian) بـ 1628794 نسمة ما يعادل (2.6%)<sup>(8)</sup>.

يتبين مما سبق أن التركيبة الاجتماعية لدولة جنوب أفريقيا معقدة ومتعددة الأعراق والإثنية أيضا، حيث تتمثل المكونات الأساسية للمجتمع الجنوب الأفريقي المتعدد الأعراق في ( السود، والأسويون، والبيض، والملونون) والإثنية (الإنجليز، والكسوزا، والأفريكانية، والزولو)<sup>(9)</sup>.

وفيما يخص الديانات، فإن دستور جمهورية جنوب أفريقيا يكفل حرية الاعتقاد لكافة المواطنين، فهي تتميز بتعدد أديانها، فأغلبية السكان يعتقدون الديانة المسيحية إلى جانب بعض ديانات الأقليات الأخرى كالهندوسية والإسلام واليهودية، ويتحدث سكانها إحدى عشر لغة رسمية مكرسة في الدستور، يتصدرها لغة الام إيسيزولو (Isizulu) في المرتبة الأولى واللغة الإنجليزية في المرتبة الثانية<sup>(10)</sup>، التي تعتبر لغة الإدارة والتجارة<sup>(11)</sup>.

وتتملك دولة جنوب أفريقيا موارد طبيعية وثروة معدنية متعددة منها الذهب والألماس والفحم والنحاس وخام الحديد والفوسفات والقصدير واليورانيوم والبلاتين والملح والغاز الطبيعي<sup>(12)</sup>.

وفيما يخص نظام الحكم في دولة جنوب أفريقيا، فهو نظام ديمقراطي دستوري قائم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية<sup>(13)</sup>، الذي تبنته منذ فترة منتصف تسعينيات القرن العشرين التي شهدت جملة من التحولات والأحداث السياسية، حيث اتجهت إلى الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية بالمضمون الليبرالي الغربي من خلال تكريس التعددية السياسية بعدما عانت من تسلط نظام التمييز العنصري (الأبارتheid Apartheid) الذي دام لأربعة عقود من الزمن (1948-1991)<sup>(14)</sup>.

### III\_ مراحل الإقلاع الاقتصادي في دولة جنوب أفريقيا

إن المتنوع لمسار الإقلاع الاقتصادي في دولة جنوب أفريقيا، يجد أنه مر بمرحلتين أساسيتين، وذلك على النحو التالي:

#### 1\_ المرحلة الأولى: ما قبل الإقلاع الاقتصادي (1910-1994)

تبدأ هذه المرحلة من قيام اتحاد جنوب أفريقيا سنة 1910<sup>(15)</sup>، الذي لم يتمكن من إرساء نظام اقتصادي متين وقوي، إذ تميزت هذه المرحلة بقصور النظام الاقتصادي الجنوب أفريقي بأكمله، وذلك من خلال مجموعة من القوانين الممهدة لإقامة نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، والتي شكلت حواجز ضد السود<sup>(16)</sup>، يقف في مقدمتها قانون أراضي السكان الأصليين لعام 1913 الذي شهد تهجير آلاف العائلات السوداء من أراضيها قسرا من قبل حكومة الفصل العنصري<sup>(17)</sup>، حيث قام بمصادرة قرابة 78% من أراضي الأفارقة لصالح المجموعات العرقية

والإثنية الأخرى على رأسها البيض، وقانون المناطق الحضرية لعام 1923 الذي حدد مناطق سكن خاصة للأفارقة ما أدى إلى بروز أحياء فقيرة مكتظة بالسود، وقانون الحواجز العرقية لعام 1926 الذي منع الأفارقة من إمتهان وتعلم بعض المهن والمهارات، وهذا إضافة إلى قانون إدارة شؤون السكان الأصليين لعام 1927 وقانون تمثيل السكان الأصليين لعام 1936 الذي كرس حكم الأقلية<sup>(18)</sup>، ما أدى إلى ظهور الطبقة والاختلال في توزيع الثروة.

وتعمق الوضع أكثرأ بداية من سنة 1948 التي شهدت إرساء نظام الفصل العنصري بصفة رسمية واستصدار سلسلة من القوانين المرسخة لهذه السياسة التي نصت على إختلاف التركيبة الإجتماعية لدولة جنوب إفريقيا (البيض-الهنود-السود) ثقافيا وحضاريا وإقتصاديا، ما يستدعي ضرورة تكريس التنمية الذاتية لكل جماعة إثنية وعرقية بشكل منفصل عن الأخرى، ما حال دون تحقيق الإستقرار السياسي والتطور الإقتصادي للبلاد، هذا رغم تصاعد القوة الاقتصادية للسود مقارنة بالمجموعات الإثنية والعرقية الأخرى التي شهدتها حقبة سبعينات وثمانينات القرن العشرين من خلال تزايد قوة اليد العاملة للسود وقدرتهم الشرائية، ما أدى إلى بروز تحالفات إقتصادية وسياسية ساهمت في النهوض بقطاع الصناعة بجنوب أفريقيا<sup>(19)</sup>.

إلا أن ذلك لم يساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني حيث ظل العجز قائما بسبب جملة من الظروف الداخلية التي كانت مفتقرة لليد العاملة المدربة والمؤهلة من البيض والسود بسبب غياب فرص التعليم المتساوية في ظل سياسة الفصل العنصري<sup>(20)</sup>، هذا دون إغفال الظروف الدولية، حيث تميزت هذه المرحلة بفرض المجتمع الدولي عزلة اقتصادية<sup>(21)</sup>، وعقوبات مالية على البلاد على إثري تصاعد المطالبة الدولية بفرض عقوبات شاملة ضدها، وهو ما أكد عليه مجلس الأمن عام 1985، ما انعكس سلبا على مواقف المؤسسات المالية الدولية وواقع الاستثمار فيها من خلال رفض هذه المؤسسات تقديم المساعدات المالية لدعم الاستثمار<sup>(22)</sup>، ما أدى إلى تراجع اقتصاد دولة جنوب أفريقيا.

## 2\_ المرحلة الثانية: ما بعد الإقلاع الإقتصادي (1994 إلى 2025)

تبدأ هذه المرحلة من سنة 1994 التي شهدت انتهاء نظام الفصل العنصري بدولة جنوب أفريقيا، وتميزت بإلغاء القوانين العنصرية واستصدار قوانين أخرى أعطت فرص أكبر للسود مقارنة

بالمرحلة السابقة، أفضت إلى حدوث تغييرات كبيرة وتحولات سريعة في اقتصاد جنوب أفريقيا نتيجة الاستقرار الداخلي ما سمح بانتعاشه واندماجه في الاقتصادي العالمي، من خلال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وضخها في الاقتصادي الوطني وظهور بنوك جديدة في السوق، ما أثر إيجابيا على المناخ الاقتصادي الوطني خلال الفترة 1994-2000<sup>(23)</sup>.

وبعد هذه الفترة أصبح اقتصاد دولة جنوب أفريقيا أول أكبر اقتصاد في أفريقيا (أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث عرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2007 تحقيقها لإقلاع اقتصادي، إذ بلغ النمو الاقتصادي نسبة (3%)، ولكن سرعان ما تراجع إقتصاد جنوب أفريقيا بداية من سنة 2007 ودام ذلك إلى غاية سنة 2010، بعد تعرضه لأزمة تمديد الطاقة الكهربائية التي تعرضت لها شركة الكهرباء الحكومية (Eskom)، ما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي جراء إنقطاع التيار الكهربائي لساعات عديدة من جهة، والأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من جهة أخرى<sup>(24)</sup>.

وبعد سنة 2010 التي شهدت تنظيم بطولة كأس العالم، سجل إقتصاد جنوب أفريقيا إنتعاشا ونموا بلغ (4%) عام 2011<sup>(25)</sup>، مكثها من الحصول على عضوية في مجموعة البريكس (Brics) ومجموعة العشرين (G20)، لتشهد الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 تراجعا عن المكاسب المحققة السالفة الذكر، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي للبلاد (1.7%) وهو الأكثر ضعفا مقارنة بالفترة السابقة، ومنذ عام 2016، تزايد الفارق في نموها الاقتصادي مقارنة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغيرها من الاقتصاديات الناشئة، وتعمق الوضع أكثر بسبب تفشي وباء كوفيد 19 في سنة 2020، ما أدى إلى تصنيف اقتصادها كأكبر ثاني اقتصاد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (406 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بـ 419 مليار دولار أمريكي في عام 2021) بعد نيجيريا (477 مليار دولار أمريكي)، وفي عام 2022، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد بـ 6694 دولار أمريكي، ما صنفها ضمن العشرة دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ذات الأداء الإقتصادي المتميز الأكثر تصنيعا وتطورا وتنوعا<sup>(26)</sup>، وهو ما إمتد إلى غاية سنة 2025، فقد سجلت أعلى معدل نمو إذ قدر أداؤها الاقتصادي 1.1% و 1.5% في سنة 2024 و 2025 على التوالي<sup>(27)</sup>.

ولكن رغم ذلك، لا تزال دولة جنوب أفريقيا تعاني من إرتفاع معدل البطالة التي قدرت بـ(30%) سنة 2024 بالرغم من إنخفاضها نسبيا مقارنة سنة 2023 و2021 التي قدر فيها معدل البطالة بـ(32.9%) و(35.3%) على التوالي، وتمس بنسبة أكبر فئة الشباب بنسبة (62.1%)، وارتفاع معدل الفقر الذي يصل عتبة (2.15 دولار أمريكي في اليوم) مستقرا نسبيا عند (20.5%)، كما لا تزال معدلات اللامساواة والتفاوتات المجتمعية في الإرتفاع، وهو من بين أعلى المعدلات في العالم<sup>(28)</sup>.

هذا، وعلى الرغم من التحسن الكبير في إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، إلا أنّ أنظمة التعليم والصحة وقطاع النقل والبناء والطاقة لا تزال تشهد تدهورا كبيرا، هذا بالإضافة لمشاكل إجتماعية متعددة<sup>(29)</sup>.

#### IV\_ استراتيجيّة الإقلاع الاقتصادي لدولة جنوب أفريقيا

تمثل دولة جنوب أفريقيا حالة فريدة ومتميزة بين الدول الأفريقية والدول الناشئة، بسبب استراتيجيتها في الإقلاع الاقتصادي التي سمحت لها ببلوغ مرتبة متقدمة بين الدول الصاعدة في الوقت الراهن، وتقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من الركائز والمقومات التي نوجزها فيما يلي:

##### 1\_ قطاع خدمات متقدم

يقوم الاقتصاد بدولة جنوب أفريقيا على قطاع الخدمات، وقد ساهم القطاع بنسبة (70.9%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2012، وتوسعت حصته من الاقتصاد إلى (71.6%) في سنة 2019<sup>(30)</sup>.

##### 2\_ قطاع صناعي قوي تنافسي ومتكامل

تتميز دولة جنوب أفريقيا بقطاع تصنيع قوي وتنافسي ومتكامل، ساهم بنسبة (27.0%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2012، وإنخفضت حصته من الإقتصاد إلى نسبة (26.2%) في سنة 2019<sup>(31)</sup>، لتشهد زيادة طفيفة قدرت بنسبة (0.2%) سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، ويظل أقل من مستويات ما قبل تفشي وباء كوفيد 19 بسبب مجموعة من القيود المحلية المتعلقة بقطاع الطاقة والنقل والبناء وغيرها<sup>(32)</sup>.

ويتكون قطاع الصناعة من مجموعة متنوعة من القطاعات الفرعية المتخصصة، يقف في مقدمتها:

### أ\_ صناعة السيارات

تعتبر أحد أبرز دعائم الاقتصاد بدولة جنوب أفريقيا، حيث بلغت مساهمتها نسبة (4.9 %) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022 (2.9% تصنيع و2% بيع بالتجزئة)، وباعتبارها أكبر قطاع تصنيع في اقتصاد البلاد، فقد تم تحصيل حوالي (21.7%) من القيمة المضافة في الناتج المحلي للتصنيع من نشاط تصنيع المركبات ومكونات السيارات، ما صنف هذا القطاع كأحد القطاعات الرئيسية الهامة بدولة جنوب أفريقيا، حيث تحتل هذه الأخيرة المرتبة 22 عالمياً لإنتاج المركبات، وهذا بفضل العديد من الاستراتيجيات التي ركزت على زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في هذا المجال، من بينها الخطة الرئيسية لصناعة السيارات في جنوب أفريقيا 2021-2035 (The South African Automotive Masterplan) الهادفة لإنتاج (1 %) من الإنتاج العالمي للسيارات أو (1.4 مليون) مركبة سنوياً في جنوب أفريقيا بحلول سنة 2035، ما يساهم في النمو الاقتصادي<sup>(33)</sup>.

### ب\_ الصناعات الكيميائية

تعد جنوب أفريقيا موطناً لأكبر قطاع للصناعات الكيميائية (Chemicals Sector) تقدماً وأكبرها في أفريقيا، يتميز هذا القطاع بالتنوع والتطور، حيث يشمل تصنيع الوقود والبلاستيك والمستحضرات الصيدلانية وغيرها، ويزود مجموعة واسعة من الصناعات، حيث سمحت الثروة المعدنية التي تزخر بها دولة جنوب أفريقيا بصناعة العديد من المواد الكيميائية الأساسية ما منحها ميزة تنافسية، فهي تنتج حوالي 600 نوع من المواد الكيميائية، فهي تشكل حوالي (0.5%) من الطاقة الإنتاجية الكيميائية العالمية، وتشكل البتروكيماويات (Petochemicals) حوالي (55%) من جميع المواد الكيميائية المنتجة محلياً، ويوظف القطاع حوالي 171376 شخصاً، وتعتبر شركة ساسول (Sasol) من أهم الشركات في هذا القطاع<sup>(34)</sup>.

### 3 \_ قطاع السياحة

يعتبر قطاع السياحة كأولوية وطنية لتحقيق التنمية بدولة جنوب أفريقيا، نظرا لما تزخر به من جمالها الطبيعي ومناظرها الخلابة الأكثر شهرة في العالم، حيث يعتبر موضوع السياح وتنمية اقتصاد السياحة وخلق المزيد من فرص العمل في هذا القطاع أمر حيوي لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قدر عدد الزوار ما يقارب (5.7 مليون سائح) في سنة 2022، واستقبلت البلاد أكثر من مليوني سائح في سنة 2023<sup>(35)</sup>، بعدما كان عدد الزوار يقدر بـ 13.069 ألف سائح و 14.797 ألف سائح في سنة 2012 و 2019 على التوالي<sup>(36)</sup>.

#### 4\_ قطاع الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة أحد القطاعات الرئيسية الأقل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ظلت مساهمتها منخفضة ومستقرة لعدة سنوات، ففي سنة 2023 انخفضت القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الزراعة بنسبة (3.2 %)، مقارنة بسنة 2022 بسبب العديد من القيود المحلية من بينها إنقطاع التيار الكهربائي والأمراض التي أصابت الثروة الحيوانية والقيود المتعلقة بالنقل والموانئ<sup>(37)</sup>، هذا بعدما عرفت مساهمتها استقرارا قدر بنسبة (2.2%) خلال سنتي 2012 و 2019 على التوالي<sup>(38)</sup>.

#### 5\_ قطاع التعدين

يتركز النشاط الاقتصادي بدولة جنوب أفريقيا على قطاع التعدين نظرا لكونها من أغنى دول العالم بالثروات المعدنية، حيث هيمن هذا القطاع على المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي لسنوات عديدة، حيث كان بمثابة الدعامه الأساسية للاقتصاد الجنوب أفريقي، حيث بلغت مساهمته (351 مليار راند ) في الناتج المحلي الإجمالي، ووظف القطاع حوالي 456438 شخصا سنة 2018، فطالما كان القطاع محل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنوات عديدة<sup>(39)</sup>، وتراجعت القيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع بنسبة (1.6%) سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، ولا يزال الإنتاج منخفضا ومستقرا بسبب القيود المحلية، بما في ذلك القيود المتعلقة بقطاع النقل والطاقة التي تحد من القدرة على التصدير<sup>(40)</sup>.

#### 6\_ الاستثمار في البنية التحتية

يعتبر الاستثمار في البنية التحتية عنصرا أساسيا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، فقد تقطنت دولة جنوب أفريقيا لذلك، منذ عقود من الزمن، حيث شكل هذا الموضوع أحد أبرز أوليات الأجندة السياسية لمرحلة ما بعد الفصل العنصري، ما أدى إلى إرساء بنية تحتية متطورة تشمل الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والجسور الريفية والمؤسسات التعليمية والمرافق الصحية والمياه وشبكة اتصالات عالية الجودة، ما أثر إيجابيا على الأداء الاقتصادي الكلي من خلال تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ولكن رغم ذلك، لا يزال إصلاح هذا القطاع وتطويره محور اهتمامها لمعالجة الأزمات المتعلقة بهذا القطاع التي كانت تعصف بالبلاد من فترة إلى أخرى، وخاصة تلك المتعلقة بالسكك الحديدية<sup>(41)</sup>.

## 7 \_ الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة أساسية من ركائز الإقلاع الإقتصادي بدولة جنوب أفريقيا، حيث شكل هذا الموضوع محور أجندتها السياسية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، تم ترجمتها في العديد من السياسات العامة التي أدت إلى تدفق الشركات الأجنبية للاستثمار في الثروة المعدنية والموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد، ما سمح بتحقيق زيادة في احتياطات النقد الأجنبي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2023 ما يقارب (96.5 مليار راند)، وهو ما يعادل (1.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، هذا بالرغم من التحديات العديدة التي تواجهها البلاد المتعلقة بقطاع الطاقة والنقل، والبناء ويعد قطاع التصنيع أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي، يليه التعدين والخدمات المالية<sup>(42)</sup>.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مستثمرة بدولة جنوب أفريقيا، حيث بلغ حجم الإستثمار الثنائي بين البلدين وفقا لمكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي ( Us bureau of economic analysis ) ما يقارب (11.7 مليار دولار أمريكي في سنة 2021)، بتسجيل إنخفاضا نسبيا مقارنة بسنة 2018 التي تم فيها تسجيل (12.2 مليار دولار أمريكي)، حيث تعد جنوب أفريقيا موطنًا لأكثر من 600 شركة أمريكية عبر مجموعة من القطاعات والتي توظف وفقا لمكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي حوالي 134600 شخصا بجنوب أفريقيا، من جهة، ومن

جهة أخرى هناك ما يقارب 22 شركة جنوب أفريقية مستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوظف حوالي 6900 شخص، من بينها شركة ساسول (Sasol) (43).

## 8\_ التجارة الخارجية

تعتبر دولة جنوب أفريقيا أكبر دولة مصدرة في العالم، حيث لعبت التجارة الخارجية دورا كبيرا في مسار تحقيق الإقلاع الاقتصادي، وبلغ مجموع التجارة الخارجية في شهر نوفمبر 2024 قرابة (34.696.088.327 راند)، تتكون من نحو (180.914.184.498 راند) قيمة الصادرات، و (146.218.096.171 راند) قيمة الواردات (44)، ويتضح من ذلك أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، وهو ما يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تفسير ذلك، باتجاه الدولة نحو تجسيد سياسة التنويع الاقتصادي وانتقالها من تصدير السلع الأساسية والموارد الطبيعية كالذهب والبلاتين والفحم وخدمات الحديد والماس إلى تصدير السلع المصنعة مثل الآلات والمعدات والسيارات السياحية ووسائل النقل الجماعية الأخرى وغيرها (45)، وتتمثل أهم الدول التي تصدر إليها دولة جنوب أفريقيا في الصين بنسبة (10.2%)، تليها ألمانيا بنسبة (8.4%) والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (7.4%) وبريطانيا بنسبة (5.5%)، واليابان بنسبة (5.2%)، فيما تتمثل الدول المصدرة لجنوب أفريقيا في الصين بنسبة (23.5%)، تليها الهند بنسبة (8.9%) والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (7.7%) وألمانيا بنسبة (5.8%) وتايلاند بنسبة (3.9%) (46).

## VI. مميزات وخصائص نموذج الإقلاع الاقتصادي لجنوب أفريقيا

تتلخص مميزات وخصائص نموذج الإقلاع الاقتصادي لدولة جنوب أفريقيا، في النقاط الآتية:

1\_ رسم سياسات عامة لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر منذ مرحلة الإنطلاق التي شهدتها فترة تسعينيات القرن العشرين، ما ساهم بشكل كبير في تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

2\_ الإستثمار في المورد البشري لتحقيق التغيير الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، بصفة خاصة الطاقة الشبانية.

3\_ تحقيق الوحدة الوطنية وتجاوز كل مخلفات أزمة سياسة الفصل العنصري، وتكثيف الجهود الوطنية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي بإشراك كل مكونات المجتمع الجنوب الأفريقي.

4\_ الإستثمار في البنية التحتية لتسريع وتيرة الإقلاع الاقتصادي.

5\_ تبني سياسة التنوع الاقتصادي، والابتعاد عن التركيز على مواردها الطبيعية تدريجيا، فهي دولة حققت الإقلاع الاقتصادي ليس لأنها تمتلك موارد طبيعية، وبصفة خاصة الثروة المعدنية، وإنما يكمن سر نجاحها في تنوع مصادر الدخل والنقل من الاعتماد على الموارد الطبيعية كمصادر للدخل بشكل أساسي من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى يقف في مقدمتها قطاع الخدمات والصناعة والتصنيع، ما سمح لها باحتلال مكانة هامة بين الدول المصدرة للمواد المصنعة في العالم بتصديرها للمواد المصنعة على رأسها السيارات.

### خاتمة:

تعتبر دولة جنوب أفريقيا أحد الدول الصاعدة في الوقت الراهن التي حققت إقلاعها الاقتصادي الذي سمح لها باحتلال مكانة هامة بين دول المنطقة وبقية دول العالم، حيث أضحت أحد النماذج التنموية الرائدة التي يحتذى بها، هذا بالرغم من الازمات والانتكاسات والاختلالات الإقتصادية والإجتماعية التي لا تزال تعاني منها مثل أزمة قطاع الطاقة والنقل والبناء وانتشار البطالة والفقر والآفات الإجتماعية، وطبيعة تركيبها الاجتماعية المتعددة الأعراق والإثنية، وما عاشته لمدة عقود من الزمن في ظل نظام الفصل العنصري.

فقد تمكنت من بناء الدولة الحديثة وتحقيق الوحدة الوطنية والإقلاع الاقتصادي مع مطلع تسعينيات القرن العشرين بفضل وجود الإرادة السياسية والشعبية الحقيقية للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأفضل الذي أفضى لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع دائرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سمحت باستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة حجمها وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وضخها في الاقتصادي الذي سمح بدوره بتطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية وبصفة خاصة قطاع الخدمات والصناعة والتصنيع بالإستفادة من الخبرة الأجنبية الذي أفضى إلى تعزيز التنوع الاقتصادي وتراجع الاعتماد على الموارد الطبيعية وبصفة خاصة المعدنية كمصدر للدخل بشكل

اساسي، ما ساهم في تحقيق النهضة الاقتصادية عبر تسجيل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي واكتساح الأسواق العالمية بانتقالها من تصدير المواد الاساسية الأولية إلى المواد المصنعة مثل السيارات والآلات والمواد الكيميائية المنتجة محليا وغيرها.

وبعد دراسة نموذج الإقلاع الاقتصادي الجنوب الأفريقي، يمكن استخلاص مجموعة من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها دول المنطقة من بينها الجزائر لتحقيق إقلاعها الاقتصادي، نظرا لوجود قواسم مشتركة بينها وبين دولة جنوب أفريقيا، تتلخص التوصيات المستخلصة في الآتي:

1\_ رسم سياسات اقتصادية فعالة من شأنها التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات تدريجيا إلى غاية الاستغناء عنه، والانتقال إلى التركيز على التنويع الاقتصادي بتنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات.

2\_ تطوير القطاعات الاقتصادية في مقدمتها قطاع الصناعة والزراعة والطاقات المتجددة بتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال رسم سياسات عامة تمنح امتيازات لهم.

3\_ تطوير البنية التحتية.

4\_ الاستثمار في المورد البشري، وبصفة خاصة الشباب باعتبارهم أكثر من نصف سكان الجزائر.

## الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> - عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسين العصرية، 2014، ص84.

<sup>2</sup> - Abdelaziz khalfaoui, l'économie marocaine : Analyse à la lumière des théories économiques du développement, **revu des études multidisciplinaires en sciences économiques et sociale**, n° 1 mars 2016, p6.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص6.

<sup>4</sup> - محمد بشير عليه، **القاموس الإقتصادي**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص ص62، 61.

<sup>5</sup> - Republic of South Africa, South African government, **"geography and climate"**, on the website: <https://www.gov.za/about-sa/geography-and-climate> , 14/02/2025, 09:10.

<sup>6</sup> - شبكة الجزيرة الإعلامية، الموسوعة / تاريخي / جنوب إفريقيا، "جمهورية جنوب أفريقيا ..... جمهورية الثقافات المتنوعة"،

2024/2/11، 12:22، على الموقع:

.00:00 ,2025/01/09

<sup>8</sup> - Ibid.

.23 : 00 ,2025/06/16

<sup>20</sup> - المرجع نفسه، ص 82.

<sup>21</sup> - إيمان زكريا ركابي سيد، محمد عبد الوهاب ابو نحول، أحمد البرديسي حرب، اتجاهات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، جمهورية مصر العربية، المجلد 8، العدد 1، يوليو 2024، ص 370.

<sup>22</sup> - محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 84.

<sup>23</sup> - أحمد فتحي محمد، مرجع سابق، ص ص 218، 219 .

<sup>24</sup> - فاطمة الزهراء طلحاوي، محمد مدياني، أثر تنوع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، 30-06-2016، ص 152.

<sup>25</sup> - المرجع نفسه، ص 152.

<sup>26</sup> - Ambassade de France, 250 Melk Street-Pretoria, Afrique du Sud, direction générale, Ser de Pretoria, **fiche-pays- Afrique du Sud**, mai 2023, p1, sur le site : <https://www.tresor.economie.gouv.fr/PagesInternationales/Pages/b62e26ac-9298-4f85-a681-3de52af98c22/files/d43c6ce3-ffa8-422a-b09f-007e2f577f74>, 14/01/2025, 07 :00.

<sup>27</sup> - Fonds monétaire international, **perspectives économiques régionales Afrique subsaharienne entre réformes et grandes espérances**, Edition française, département services intégrés et équipements du FMI, division services linguistiques, section française, Washington, DC, 2024, p 21, sure le site : <https://www.imf.org/fr/Publications/REO/SSA/Issues/2024/10/25/regional-economic-outlook-for-sub-saharan-africa-october-2024>, 21/06/2025, 16 :00.

<sup>28</sup> - Ambassade de France, **op cit**, p2.

<sup>29</sup> - Ambassade de France, **op cit**, p2.

<sup>30</sup> -United Nations, Economic commission for Africa, African union commission, African development bank, **African statistical yearbook 2021 = Annuaire atatistique pour l’Afrique 2021**, 2021,Addis Ababa, p68. sure le site : <https://repository.uneca.org/handle/10855/49200>, 16/06/2025, 22: 30.

<sup>31</sup> - United Nations, Economic commission for Africa, African development bank, **op cit**, p68.

<sup>32</sup> - Republic of South Africa, national treasury, **2024 budget review economic outlook**, p20, sure le site : <https://www.treasury.gov.za/documents/National%20Budget/2024/review/Chapter%202.pdf>, 16/06/2025, 22: 30.

<sup>33</sup> - International trade administration, South Africa- country commercial guide, “**Automotive**”, last published date : 30-01-2024, on the website: <https://www.trade.gov/country-commercial-guides/south-africa-automotive>, 13/01/2025, 12.00.

<sup>34</sup> - Invest SA, “**chemicals**”, on the website : <https://www.investsa.gov.za/key-sectors/chemicals/>, 13/01/2024, 12.00.

<sup>35</sup> - Republic of South Africa, South African gouvernement, “**tourism**”, on the website: <https://www.gov.za/about-sa/tourism> , 13/01/2025, 15:02.

- 
- <sup>36</sup> - United Nations, Economic commission for Africa, African development bank, **op cit**, p378.
- <sup>37</sup> - Republic of South Africa, national treasury, **op cit**, p 20.
- <sup>38</sup> - United Nations, Economic commission for Africa, African development bank, **op cit**, p68.
- <sup>39</sup> - Menerals council South Africa, “**Mining in SA**”, on the website: <https://www.mineralscouncil.org.za/sa-mining> , 13/01/2025, 16:00.
- <sup>40</sup> - Republic of South Africa, national treasury, **op cit**, p 20.
- <sup>41</sup> - Kumo Wolassa L, infrastructure investment and economic growth in South Africa a granger causality analysis, **working paper series**, N°160-november 2012, AFRICAN DEVELOPMENT BANK, Tunis, Tunisia, pp5,6, sure le site: [https://www.afdb.org/sites/default/files/documents/publications/working\\_paper\\_160\\_-\\_infrastructure\\_investment\\_and\\_economic\\_growth\\_in\\_south\\_africa\\_a\\_granger\\_causality\\_analysis.pdf](https://www.afdb.org/sites/default/files/documents/publications/working_paper_160_-_infrastructure_investment_and_economic_growth_in_south_africa_a_granger_causality_analysis.pdf) , 16/06/2025, 23:00.
- <sup>42</sup> - Republic of South Africa, State of the nation 2025,” **South Africa an increasingly attractive investment destination**”, 06 may 2024, on the website: <https://www.stateofthenation.gov.za/newsletter/south-africa-is-an-increasingly-attractive-investment-destination> , 13/01/2025, 01:30.
- <sup>43</sup> - Embassy of the Republic of South Africa, Washington , DC, trade and investment, “**South Africa-United States Relations**”, on the website: <https://www.saembassy.org/invest/>, 13/01/2025, 01:30.
- <sup>44</sup> - South African Revenue Service, “**trade statistics**”, on the website : <https://www.sars.gov.za/customs-and-excise/trade-statistics/> , 15/01/2025, 15:00.
- <sup>45</sup> - United Nations, Economic commission for Africa, African development bank, **op cit**, p378.
- <sup>46</sup> - South African Revenue Service, **op cit**.